GOV/2024/62

20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

مجلس المحافظين

عربي
الأصل: الإنكليزية

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي فقط

البند الفرعي 5 (و) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2024/60/Rev.1)

اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار مع جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدير العام

ألف- المقدمة

1- يتناول هذا التقرير الصادر عن المدير العام تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار² في جمهورية إيران الإسلامية (إيران). ويتطرق التقرير أيضاً إلى تنفيذ البيان المشترك³ المتفق عليه بين المدير العام وسعادة السيد محمد إسلامي، نائب الرئيس الإيراني ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية في 4 آذار/مارس 2023. وهو يغطي الفترة التي انقضت منذ صدور التقرير الفصلي السابق للمدير العام⁴.

¹ الاتفاق المعقود بين إيران والوكالة لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (الوثيقة INFCIRC/214)، الذي دخل حيز النفاذ في 15 أيار/مايو 1974.

² أقر مجلس المحافظين البروتوكول الإضافي الخاص بإيران (الوثيقة INFCIRC/214/Add.1) في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2003، ووقعت إيران هذا البروتوكول في 18 كانون الأول/ديسمبر 2003. ونفذت إيران البروتوكول الإضافي طوعاً في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر 2003 وشباط/فبراير 2006. وفي 16 كانون الثاني/يناير 2016، بدأت إيران بتطبيق البروتوكول الإضافي تطبيقاً مؤقتاً وفقاً للفقرة (ب) من المادة 17 من البروتوكول الإضافي. واعتباراً من 23 شباط/فبراير 2021، أوقفت إيران تنفيذ التزاماتها المتصلة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، بما يشمل البروتوكول الإضافي (انظر الوثيقة GOV/INF/2021/13).

³ مرفق الوثيقة GOV/2023/9.

⁴ الوثيقة GOV/2024/44.

باء- الخلفية

2- حدّدت الوكالة في عام 2019، بناءً على ما أجرته من تقييمات، عدداً من الأسئلة المتعلقة باحتمال وجود مواد نووية وأنشطة ذات صلة بالمجال النووي غير معلنة في أربعة مواقع في إيران لم تُعلن للوكالة، وطلبت من إيران تقديم ردود على هذه الأسئلة، عملاً بالمادة 69 من اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار والفقرة (د) من المادة 4 من البروتوكول الإضافي. وزوّدت الوكالة إيران أيضاً بالمعلومات المفصلة التي ارتكزت عليها لتقديم طلبات التوضيح.⁵

3- وفي عامي 2019 و2020، أجرت الوكالة معاينات تكميلية في ثلاثة من المواقع الأربعة غير المعلنة في إيران⁶ – تورقوزآباد (2019)، وفارامين (2020)، و'ماريفان' (2020) – وعثرت على جسيمات يورانيوم بشرية المنشأ في كل من هذه المواقع الثلاثة وطلبت من إيران تقديم تفسيرات بشأنها. وأعرب المدير العام عن قلقه العميق إزاء وجود مواد نووية في هذه المواقع غير المعلنة.⁷

4- وفي كانون الثاني/يناير 2022، قدّمت الوكالة إلى إيران تقييمها التقني لمسألة الضمانات المتعلقة بموقع لافيسان-شيان وأعلّمت إيران بأنها تعتبر أن المسألة لم تعد عالقة في تلك المرحلة.⁸ ولكن تقييم الوكالة للأنشطة غير المعلنة ذات الصلة بالمجال النووي التي اضطلعت بها إيران في موقع لافيسان-شيان لا يزال على حاله.⁹

5- وفي الفترة التي سبقت اجتماع مجلس المحافظين (المجلس) في حزيران/يونيه 2022، كانت الوكالة لا تزال تسعى إلى الحصول على تفسيرات ذات مصداقية من الناحية التقنية من إيران بشأن مسائل الضمانات العالقة المتعلقة بمواقع تورقوزآباد وفارامين و'ماريفان'، ولكن بلا جدوى.¹⁰ وأعرب المجلس في قراره المؤرخ 8 حزيران/يونيه 2022، من بين جملة أمور، عن "قلق العميق من أن مسائل الضمانات المتعلقة بهذه المواقع الثلاثة غير المعلنة لا تزال عالقة بسبب عدم إبداء إيران قدراً كافياً من التعاون الجوهري، رغم التفاعلات العديدة مع الوكالة في هذا الصدد".¹¹

⁵ الفقرتان 3 و4 من الوثيقة GOV/2020/15؛ والفقرتان 3 و4 من الوثيقة GOV/2020/30.

⁶ أجرت الوكالة معاينة تكميلية في موقع لافيسان-شيان في عام 2004. وبما أن الموقع خضع لأنشطة تطهير وتنسوية مكثفة في عامي 2003 و2004، خلص تقييم الوكالة في عام 2021 إلى أنه لا توجد قيمة تحقّقية في إجراء معاينة تكميلية أخرى في هذا الموقع (الفقرة 11 من الوثيقة GOV/2021/15).

⁷ الفقرتان 2 و14 من الوثيقة GOV/2021/52.

⁸ الفقرتان 6 و7 من الوثيقة GOV/2022/5.

⁹ شملت هذه الأنشطة تنقيب يورانيوم طبيعي في شكل قرص معدني ومعالجته لإنتاج رقائق معدنية أخضعت بعد ذلك للمعالجة الكيميائية مرتين على الأقل في هذا الموقع. ولم تُعلن إيران للوكالة عن هذه الأنشطة والمواد النووية المستخدمة فيها وفقاً لما يقتضيه اتفاق الضمانات (الفقرة 6 من الوثيقة GOV/2022/5 والفقرة 7 من الوثيقة GOV/2022/26).

¹⁰ قدّمت معلومات عن تقييمات الوكالة بشأن كل من هذه المواقع الثلاثة في القسم دال من الوثيقة GOV/2022/26.

¹¹ الفقرة 2 من منطوق القرار GOV/2022/34.

6- وبعد صدور التقرير الذي قدّمه المدير العام إلى المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وأفاد فيه بأنه لم يُحرز أي تقدّم حتى الآن في توضيح المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات وفي تسويتها،¹² قرّر المجلس في قراره المؤرخ 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 أن:

"...من الضروري والملح، من أجل ضمان التحقق من عدم تحريف المواد النووية، أن تقوم إيران باتخاذ إجراءات للوفاء بالتزاماتها القانونية وأن تتخذ دون إبطاء الإجراءات التالية بهدف توضيح جميع المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات:

'1' تقديم تفسيرات ذات مصداقية من الناحية التقنية لوجود جسيمات يورانيوم بشرية المنشأ في ثلاثة مواقع غير معلنة في إيران؛

'2' إبلاغ الوكالة بالموقع (المواقع) الحالية للمواد النووية و/أو للمعدات الملوثة؛

'3' تقديم جميع المعلومات والوثائق والأجوبة التي تتطلبها الوكالة لهذا الغرض؛

'4' إتاحة معاينة المواقع والمواد، التي تقتضيها الوكالة لهذا الغرض، وكذلك أخذ العينات حسبما تقتضيه الوكالة".¹³

7- وفي الفترة المشمولة بالتقرير السابق والممتدة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 2023، قدّمت إيران تفسيراً محتملاً لوجود جسيمات يورانيوم مستنفذ في 'ماريفان'. وعلى هذا الأساس، وفي حين أن تقييم الوكالة للأنشطة غير المعلنة ذات الصلة بالمجال النووي التي اضطلعت بها إيران في 'ماريفان' لا يزال على حاله،¹⁴ تعتبر الوكالة أن المسألة لم تعد عالقة في هذه المرحلة.¹⁵ وبناءً على ما سبق، ترتبط المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات التي تسعى الوكالة حالياً إلى الحصول على توضيحات بشأنها من إيران بموقعين غير معلنين في إيران.

8- وبعد صدور التقرير الذي قدّمه المدير العام إلى المجلس في حزيران/يونيه 2024 وأفاد فيه بأن إيران لم تقم بعد بتوضيح المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات ولا بتسويتها،¹⁶ أكد المجلس مجدداً، في قراره المؤرخ 5 حزيران/يونيه 2024،¹⁷ قراره الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بأن "من الضروري والملح، من أجل ضمان التحقق من عدم تحريف المواد النووية، أن تقوم إيران باتخاذ إجراءات للوفاء بالتزاماتها القانونية وأن تتخذ دون تأخير الإجراءات التالية بهدف توضيح جميع القضايا العالقة المتصلة بالضمانات..."، مثلما ورد في الفقرة 6

¹² الفقرة 9 من الوثيقة GOV/2022/63.

¹³ الفقرة 3 من الوثيقة GOV/2022/70.

¹⁴ يتسق تحليل كل ما أُتيح للوكالة من معلومات ذات صلة بالضمانات فيما يخص موقع 'ماريفان' مع إجراء إيران تجارب تفجير بالاستعانة بتدريع واقٍ استعداداً لاستخدام أجهزة الكشف عن النيوترونات (الفقرة 20 من الوثيقة GOV/2022/26).

¹⁵ القسم جيم-2 من الوثيقة GOV/2023/26.

¹⁶ القسم جيم-1 من الوثيقة GOV/2024/29.

¹⁷ الفقرات من 3 إلى 8 في الوثيقة GOV/2024/39.

أعلاه¹⁸ كذلك، دعا المجلس إيران، من بين جملة أمور، إلى "أن تتفقد بدون تأخير البيان المشترك"، و"التراجع عن قرارها بسحب تعيين العديد من مفتشي الوكالة ذوي الخبرة"، و"تنفيذ البند المعدل 3-1 باعتباره التزاماً قانونياً بالنسبة لإيران". واعتبر المجلس أيضاً أن "استمرار إيران في عدم إبداء التعاون الكامل مع الوكالة على النحو اللازم وبطريقة لا لبس فيها من أجل تسوية جميع القضايا العالقة قد يستلزم قيام المدير العام بإعداد تقييم شامل ومحدث عن إمكانية وجود أو استخدام مواد نووية غير معلنة فيما يتصل بالقضايا السابقة والحالية العالقة المتعلقة ببرنامج إيران النووي، استناداً إلى المعلومات المتاحة".

جيم- المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات

جيم-1- موقعان غير معلنين

9- ترد فيما يلي تقييمات الوكالة للمسائل العالقة المتعلقة بالضمانات في موقعين غير معلنين في إيران:

فارامين: يشير تقييم الوكالة إلى أن موقع فارامين كان محطة غير معلنة استُخدمت على نطاق تجريبي بين عامي 1999 و2003 لمعالجة خام اليورانيوم وتجهيزه وتحويله إلى أكسيد اليورانيوم، ثم تحويله على نطاق مختبري إلى رابع فلوريد اليورانيوم وسادس فلوريد اليورانيوم.¹⁹ وقد خضع هذا الموقع لتغييرات كبيرة في عام 2004، بما في ذلك هدم معظم المباني.²⁰ وأشارت نتائج تحليل العينات البيئية التي أخذتها الوكالة من موقع فارامين في آب/أغسطس 2020 إلى وجود جسيمات يورانيوم بشرية المنشأ، وهو أمر يتسق مع الاضطلاع بأنشطة لتحويل اليورانيوم ويقضي تقديم إيران تفسيراً بشأنه. ويشير تقييم الوكالة أيضاً إلى وجود مؤشرات مؤيدة بنتائج تحليل العينات البيئية على أن الحاويات التي أُزيلت من موقع فارامين نُقلت في نهاية المطاف إلى موقع تورقوزآباد. ولكن الأنشطة النووية التي خلص تقييم الوكالة إلى أنها نُفذت في موقع فارامين لا تفسر وجود الأنواع المختلفة من الجسيمات المعدلة نظيرياً التي عُثر عليها في موقع تورقوزآباد.

تورقوزآباد: يشير تقييم الوكالة إلى أن موقع تورقوزآباد كان يُستخدم لخصن مواد ومعدات نووية.²¹ واعتباراً من أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وبعد ذلك، لاحظت الوكالة، من خلال تحليل صور ساتلية متاحة تجارياً، وجود أنشطة تجريف وتنسيق لأراضي الموقع. وفي شباط/فبراير 2019، أخذت الوكالة عينات بيئية من تورقوزآباد، وأشارت نتائج تحليل هذه العينات إلى وجود جسيمات يورانيوم طبيعي متعددة بشرية المنشأ، وجسيمات معدلة نظيرياً، بما في ذلك جسيمات يورانيوم ضعيف الإثراء تحتوي على قدر قابل للكشف من اليورانيوم-236، وجسيمات يورانيوم مستنفد بقدر طفيف، وهو أمر يتطلب تفسيراً من إيران. وخلصت الوكالة إلى أن الحاويات التي كانت مخزنة في موقع تورقوزآباد كانت تحتوي

¹⁸ يشير قرار المجلس الصادر في حزيران/يونيه 2024 إلى "مكانيين غير معلنين في إيران" بدلاً من الأماكن "الثلاثة" لإبراز الواقع المتمثل في أن مسألة الضمانات في ماريقان "لم تعد عالقة" في الفترة الفاصلة.

¹⁹ الفقرة 25 من الوثيقة GOV/2022/26.

²⁰ النقطة الثانية من الفقرة 4 في الوثيقة GOV/2020/30.

²¹ بيان من نائب المدير العام لشؤون الضمانات أمام مجلس المحافظين، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، الفقرة 11 من الوثيقة GOV/OR.1532.

إما على مواد نووية وإما على معدات ملوثة بشدة بمواد نووية، وإما على هذه المواد والمعدات معاً. ويشير تقييم الوكالة إلى أن بعض الحاويات المخزنة في تورقوزآباد فُكِّكت في الموقع ولكن حاويات أخرى أُزيلت من الموقع بلا تفكيكها في عام 2018 ونُقلت إلى مكان غير معروف.²²

10- ومثلما أُفيدَ به سابقاً، بالإشارة إلى جسيمات المواد النووية التي تبيّن وجودها في موقعي فارامين وتورقوزآباد، ذكرت إيران في حزيران/يونيه 2023 أنها "استنفدت كل محاولاتها لاكتشاف منشأ هذه الجسيمات" وأنه "لم يُنفذ في هذين الموقعين أي نشاط نووي ولم تُخزّن أي مواد نووية".²³ وفي آب/أغسطس 2023، أعلنت إيران الوكالة بأن ما من حاوية نُقلت بدون تفكيكها من تورقوزآباد وأن جميع الحاويات فُكِّكت في الموقع.²⁴ وذكرت إيران أيضاً أنها ستزوّد الوكالة بهذه المعلومات وبمعلومات عن أماكن وجود الحاويات المفككة، ولكنها لم تفعل ذلك بعد.

11- وفي آذار/مارس 2024، ذكرت إيران أن "جميع المواد والأنشطة النووية الإيرانية قد أُعلن عنها بالكامل" للوكالة.²⁵ وفيما يتعلق بفارامين، أفادت إيران بأنه "لم يكن هناك في إيران على الإطلاق أي مكان غير معلّن كان يلزم الإعلان عنه بموجب اتفاق الضمانات الشاملة".²⁶ وفيما يتعلق بموقع تورقوزآباد، ذكرت إيران أنه "لم يُنفذ في هذا المكان أي نشاط نووي ولم تُخزّن فيه أي مواد نووية".²⁷

جيم-2- التضارب في حصر المواد النووية

12- في آذار/مارس 2022، مثلما أُفيدَ به سابقاً،²⁸ تحققت الوكالة في مرفق تحويل اليورانيوم من إذابة كمية قدرها 302,7 كيلوغرام من اليورانيوم الطبيعي، وفقاً لما أعلنته إيران، وذلك في شكل نفايات صلبة ومفردات من معدن اليورانيوم نُقلت من مختبر جابر بن حيان المتعدد الأغراض. وتبيّن للوكالة وجود تضارب ينبغي معالجته بين كمية المواد النووية التي تحققت منها والكمية التي أعلنتها إيران.

13- وفي شباط/فبراير 2024، قدّمت إيران إلى الوكالة التقارير المصححة عن حصر المواد النووية.²⁹ وعلى أساس هذه التقارير، اعتبرت الوكالة أنه تم تصحيح حالة التضارب في حصر المواد النووية في مرفق تحويل اليورانيوم.³⁰ بيد أن الوكالة أعلنت إيران أن كمية اليورانيوم في النفايات الصلبة التي أرسلت من مختبر جابر بن

²² الفقرة 34 من الوثيقة GOV/2022/26.

²³ الفقرتان 3 و4 من الوثيقة INFCIRC/1094.

²⁴ الفقرة 23 من الوثيقة GOV/2023/43.

²⁵ رسالة من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة، الفقرة 28 من الوثيقة INFCIRC/1183 المؤرخة 7 آذار/مارس 2024.

²⁶ الفقرة 13 من الوثيقة INFCIRC/1183 المؤرخة 7 آذار/مارس 2024.

²⁷ الفقرة 14 من الوثيقة INFCIRC/1183 المؤرخة 7 آذار/مارس 2024.

²⁸ الفقرتان 47 و48 من الوثيقة GOV/2023/8.

²⁹ تشير التقارير المصححة عن حصر المواد النووية إلى أن كمية اليورانيوم في النفايات الصلبة، الناجمة عن تجارب تحويل غير معلنة أُجريت بين عامي 1995 و2000، والمرسلة من مختبر جابر بن حيان المتعدد الأغراض إلى مرفق تحويل اليورانيوم لإذابتها، كانت أقل مما أعلنته إيران في الفترة 2003-2004. الحاشية 24 في الوثيقة GOV/2024/8.

³⁰ الفقرة 15 من الوثيقة GOV/2024/8.

حيان المتعدد الأغراض إلى مرفق تحويل اليورانيوم لإذابتها كانت أقل مما أعلنته إيران في الفترة 2003-2004.³¹ وفي أيار/مايو 2024، أعلنت الوكالة إيران أن الرصيد المادي لليورانيوم المستخدم في تجارب إنتاج معدن اليورانيوم التي أُجريت في مختبر جابر بن حيان المتعدد الأغراض في الفترة 1995-2000 كان يشمل كمية غير محصورة من المواد النووية لا يمكن تفسيرها بأخطاء قياس حصلت في أثناء عملية الحصر.

14- وفي حين أن التقييم التقني الذي أجرته الوكالة للتضارب في حصر المواد النووية لا يزال على حاله، فإن إيران والوكالة تواصلان مناقشة سبل تسوية هذه المسألة.

جيم-3- البند المعدل 1-3

15- ينص البند المعدل 1-3 من الجزء العام من الترتيبات الفرعية الملحقة باتفاق الضمانات المعقود مع إيران على تزويد الوكالة بالمعلومات المتعلقة بتصميم المرافق النووية الجديدة فور اتخاذ قرار بتشديد مرفق جديد أو بمنح الإذن لتشديده، أيهما أسبق. وينص البند المعدل 1-3 أيضاً على تقديم صيغ أشمل من المعلومات التصميمية عند تطوير التصميم في وقت مبكر من مراحل تحديد المشروع والتصميم الأولي والتشديد والإدخال في الخدمة.³² ومن بين الدول التي لديها أنشطة نووية كبيرة والتي تتفقد فيها الوكالة اتفاق ضمانات شاملة، تبقى إيران الدولة الوحيدة التي لا تتفقد أحكام البند المعدل 1-3.

16- ومثلما أُفيدَ به سابقاً، أشارت إيران عدة مرات إلى أنها اختارت مواقع مرافق نووية جديدة ولكنها لم تزود الوكالة بمعلومات تصميمية أولية عنها، علماً أنه طُلب منها القيام بذلك.³³

17- وفي شباط/فبراير 2024، أعلنت إيران الوكالة بأنه "أوقف تنفيذ البند المعدل 1-3؛" وأن "تنفيذ البند 1-3 بصيغته الأولى هو الالتزام القانوني الراهن" لإيران "بموجب الترتيبات الفرعية (الجزء العام) الملحقة باتفاق الضمانات الشاملة؛" وأن "المعلومات المتعلقة بالضمانات فيما يخص أي مرافق جديدة... ستُقدّم في الوقت المناسب".³⁴

18- ودُكر المدير العام إيران في مناسبات عديدة بأن تنفيذ البند المعدل 1-3 هو التزام قانوني يقع على عاتق إيران وفقاً للترتيبات الفرعية الملحقة باتفاق الضمانات المعقود معها. وفي شباط/فبراير 2024، أكدت الوكالة مجدداً لإيران أنه لا يمكن تعديل الترتيبات الفرعية ولا وقف تنفيذها من جانب إيران وحدها. ودُكرت الوكالة إيران بأن إيران وافقت على البند المعدل 1-3 في عام 2003 وأنه لا يمكن تعديل الترتيبات الفرعية إلا بالاتفاق مع الوكالة، وفقاً لما تنص عليه المادة 39 من اتفاق الضمانات الخاص بإيران. وفضلاً عن ذلك، أعلنت الوكالة إيران بأن ما من تأثير قانوني لخطة العمل الشاملة المشتركة على الالتزامات الواقعة على عاتق إيران بموجب اتفاق

³¹ الفقرة 38 من الوثيقة GOV/2024/8.

³² كانت متطلبات البند 1-3 بصيغته الأولى تقتصر على تقديم المعلومات التصميمية الخاصة بأي مرفق جديد "في الأحوال العادية في موعد أقصاه 180 يوماً قبل الموعد المقرر لتلقي مواد نووية في المرفق للمرة الأولى".

³³ اتضح من معلومات نُشرت على الموقع الشبكي لهيئة الطاقة الذرية الإيرانية في حزيران/يونيه 2023 أن إيران اختارت مواقع عدد من مفاعلات القوى الجديدة ومفاعل بحوث جديد في إيران (الحاشية 29 في الوثيقة GOV/2023/43). وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أدلى نائب الرئيس السيد إسلامي ببيان أشار فيه إلى بدء أعمال الحفر المرتبطة بالمبنى الرئيسي لمفاعل IR-360 المخطط له "في الأيام المقبلة"، وأشارت معلومات نُشرت على الموقع الشبكي لهيئة الطاقة الذرية الإيرانية إلى "بدء تنفيذ عملية تشييد محطات" إيران هرمز" للقوى النووية بأمر من الرئيس" (الفقرة 20 من الوثيقة GOV/2024/8).

³⁴ الفقرة 21 من الوثيقة GOV/2024/8.

الضمانات والترتيبات الفرعية الملحقة به. ولذا، فإن قرار إيران الأحادي بوقف تنفيذ البند المعدّل 3-1 يتعارض مع التزاماتها القانونية المحددة في المادة 39 من اتفاق الضمانات وفي الترتيبات الفرعية.

19- وفي رسالة مؤرخة 12 حزيران/يونيه 2024، كررت إيران الموقف الذي أعربت عنه في شباط/فبراير 2024. وذكرت الوكالة في ردها المؤرخ 18 تموز/يوليه 2024 أن إيران قبلت، خلافاً لما تزعمه، البند المعدّل 3-1 باعتباره التزاماً ملزماً قانوناً. ولذلك، كررت الوكالة طلبها أن تقدّم إيران المعلومات التصميمية الأولية لمفاعلات القوى ومفاعلات البحوث المذكورة سابقاً. ولم تقدّم إيران هذه المعلومات.

دال- البيان المشترك

دال-1- الخلفية

20- في 4 آذار/مارس 2023، نتيجةً للمناقشات التي حصلت بين المدير العام ونائب الرئيس الإيراني ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، السيد محمد إسلامي، اتفقت الوكالة والهيئة المذكورة على بيان مشترك³⁵ ينص على ما يلي:

- إجراء التفاعلات بين الوكالة وإيران بروح من التعاون، وبما يتفق تماماً مع اختصاصات الوكالة وحقوق جمهورية إيران الإسلامية والتزاماتها، استناداً إلى اتفاق الضمانات الشاملة.
- وفيما يخص المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات في المواقع الثلاثة،³⁶ أعربت إيران عن استعدادها لمواصلة تعاونها وتوفير المزيد من المعلومات وإتاحة المعاينة لمعالجة هذه المسائل.
- وستسمح إيران، على أساس طوعي، للوكالة بتنفيذ المزيد من أنشطة التحقق والرصد المناسبة. وسيتفق الجانبان على الطرائق التي ستتبع في سياق اجتماع تقني سيعقد قريباً في طهران.

21- وتجدر الإشارة إلى أن التزامات إيران وفقاً لاتفاق الضمانات المعقود معها بموجب معاهدة عدم الانتشار، بما فيها الالتزامات المذكورة في القسم جيم، لا ترتبط بتنفيذ أو عدم تنفيذ أي أنشطة طوعية تتعلق بالبيان المشترك.

22- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق والممتدة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 2023، أحرز تقدم محدود في تنفيذ البيان المشترك.³⁷

23- وخلال مناقشات تقنية أجريت على هامش دورة المؤتمر العام في أيلول/سبتمبر 2023، اقترحت الوكالة على إيران تدبيرين طوعيين باعتبارهما الخطوتين التاليتين في إطار البيان المشترك.³⁸ ولكن إيران وصفت طلبات الوكالة والأنشطة المقترحة بأنها "غير مقبولة"، بلا تقديم أي اقتراح بديل.

³⁵ مرفق الوثيقة GOV/2023/9.

³⁶ انظر الفقرة 7 من هذا تقرير.

³⁷ الفقرة 24 من الوثيقة GOV/2023/58.

³⁸ الفقرة 27 من الوثيقة GOV/2023/58.

24- ومثلما أُفيدَ به سابقاً،³⁹ سحبت إيران في أيلول/سبتمبر 2023 تعيين العديد من مفتشي الوكالة ذوي الخبرة المعيّنين لإيران. وجاء ذلك في أعقاب حالة حدثت مؤخراً وسُحِبَ فيها تعيين مفتش آخر ذي خبرة تابع للوكالة كان قد عُيِّنَ لإيران. ومع أن اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار يجيز رسمياً اتخاذ هذا التدبير، فإن الطريقة التي اتبعتها إيران لاتخاذها تؤثر مباشرة وبشدة في قدرة الوكالة على الاضطلاع بأنشطة التحقق على نحو فعال في إيران، ولا سيما في مرافق الإثراء. وعلى الرغم من الطلبات التي قدّمها المدير العام إلى إيران بالتراجع عن قرارها بسحب تعيينات هؤلاء المفتشين، فإن إيران لم تفعل ذلك.

25- وفي مطلع أيار/مايو 2024، التقى المدير العام نائب الرئيس السيد إسلامي، والراحل سعادة السيد أمير عبد اللهيان وزير الخارجية الإيراني، وسعادة السيد علي باقري كني الذي كان يشغل في ذلك الحين منصب نائب وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية، في طهران وفي أصفهان، بغية تيسير مواصلة تنفيذ البيان المشترك الذي جُمِدَ تطبيقه فعلياً منذ أيار/مايو 2023. وخلال هذه الاجتماعات، عرض المدير العام سلسلة من الاقتراحات الملموسة تتعلق بكل عنصر من عناصر البيان المشترك الثلاثة، بهدف تفعيل البيان المشترك. ووافقت إيران على أن البيان المشترك كان لا يزال يوفّر إطاراً للتعاون مع الوكالة ولمعالجة المسائل العالقة.

26- ولم تُجرَ المناقشات التقنية بين كبار المسؤولين من الوكالة وإيران، التي كان من المقرر عقدها في أيار/مايو 2024، بسبب "الظروف الخاصة" التي كانت سائدة في ذلك الوقت، واقتُرحت إيران مواصلة المناقشات في طهران في تاريخ لاحق.

27- وفي رسالة مؤرخة 6 حزيران/يونيه 2024، أعلم نائب الرئيس السيد إسلامي المدير العام أنه "بعد دراسة دقيقة ومعتمّة لطلب التراجع عن قرار سحب تعيين بعض المفتشين"، فإن موقف إيران "فيما يتعلق بسحب تعيين هؤلاء المفتشين لم يتغير وسيظل هذا الموقف على حاله".

28- وفي 8 آب/أغسطس 2024، طلبت الوكالة من إيران السماح لها بدخول ورش تصنيع الدورات والمنافخ الخاصة بالطائرات المركزية في أصفهان، لتمكين الوكالة من صيانة الكاميرات التي تمت صيانتها آخر مرة في 21 أيار/مايو 2024. ودكّرت الوكالة إيران بأنه لا يمكن ترك هذا النوع من المعدات التابعة للوكالة بلا صيانة لفترة تزيد على ثلاثة أشهر، ولذلك طلبت الوصول إلى الكاميرات في 21 آب/أغسطس 2024. ولم يرد أي جواب من إيران.

29- وبعد انتهاء الانتخابات في إيران، بعث المدير العام برسالة تهنئة إلى الرئيس السيد بزشكيان وأعرب عن استعداده للسفر إلى طهران للقاءه من أجل إعادة إطلاق الحوار والتعاون بين الوكالة وإيران. وردّ الرئيس السيد بزشكيان مؤكداً موافقته على لقاء المدير العام في "الوقت المناسب".

30- وخلال الفترة الممتدة من حزيران/يونيه 2023 إلى أيلول/سبتمبر 2024، لم يُحرَزَ المزيد من التقدم في تنفيذ البيان المشترك.

دال-2- التطورات التي طرأت منذ صدور التقرير السابق

31- في 23 أيلول/سبتمبر 2024، أجرى المدير العام مناقشات مع وزير الخارجية السيد سيد عباس عراقجي على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بشأن إمكانية اجتماع المدير العام والرئيس السيد بزشكيان في إيران.

32- وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024، التقى المدير العام نائب وزير الخارجية السيد كاظم غريب آبادي وغيره من كبار المسؤولين الإيرانيين لإجراء مناقشات في فيينا. وقدم المدير العام اقتراحات إلى إيران بشأن كيفية إحياء البيان المشترك.

33- والتقى المدير العام الرئيس السيد بزشكيان وغيره من كبار المسؤولين الإيرانيين، بمن فيهم نائب الرئيس السيد إسلامي ووزير الخارجية السيد عراقجي، خلال زيارته إلى إيران في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، ذهب المدير العام إلى موقعي فوردو وناتانز النوويين حيث زار محطتي الإثراء الخاضعتين لضمانات الوكالة ولعمليات تفتيش منتظمة، وغيرهما من المنشآت المتصلة بالإثراء.

34- وخلال الاجتماعات الرفيعة المستوى التي جرت بين الوكالة وإيران في طهران في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، تواصلت المناقشات الموضوعية بشأن المسائل التي يغطيها البيان المشترك المتفق عليه في آذار/مارس 2023، بما يشمل على وجه الخصوص المسألة المتعلقة بالتضارب في حصر المواد النووية والعناصر المحتملة لمعالجة موضوع فارامين.

35- وفي أثناء هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى، وافقت إيران على الاستجابة لشواغل الوكالة المتعلقة بسحب إيران تعيين عدد من مفتشي الوكالة ذوي الخبرة، وذلك عن طريق النظر في قبول تعيين أربعة مفتشين إضافيين من ذوي الخبرة.

هاء- الملخص

36- سيواصل المدير العام العمل مع إيران من أجل إحراز تقدّم ملموس في تنفيذ البيان المشترك المتفق عليه في آذار/مارس 2023، بما يشمل المسألة المتعلقة بالتضارب في حصر المواد النووية والعناصر المحتملة لمعالجة موضوع فارامين. وإحراز التقدم في معالجة هذه المسائل، وفي تسوية مسائل الضمانات العالقة المتعلقة بتورقوزآباد، هو أمر أساسي لإيران لبناء الثقة بالطابع السلمي لبرنامجها النووي.

37- ويرحب المدير العام بقرار إيران النظر في قبول تعيين أربعة مفتشين إضافيين من ذوي الخبرة.

38- ولم تنفذ إيران بعد البند المعدّل 3-1 على الرغم من أنه التزام قانوني يقع على عاتقها، وعلى الرغم من الدعوات التي وجهها المجلس في قراراته إلى إيران للقيام بذلك.

39- وسيواصل المدير العام تقديم التقارير في هذا الصدد حسب الاقتضاء.